..: أسباب حكم النقض وشروطه والأحكام التي تصلح للنقض دراسة تحليلية مقارنة

تأليف الدكتور محمد كمال الرخاوي

إهداء

إلى روح والدي الطاهرة التي كانت نبراسا للصدق ومرشدا للتقوى وداعما لا يكل في طريقي نحو العلم والعدل فجزاك الله خير الجزاء وأسكنك فسيح جناته ونور قبرك وأسأل الله أن

يجعل هذا الجهد المتواضع في ميزان حسناتك

المقدمة

يأتي هذا الكتاب في سياق الحاجة الماسة إلى تعميق الفهم الأكاديمي والتطبيقي لمؤسسة النقض كضمانة دستورية وأداة أساسية لوحدة التطبيق القضائي وسلامة العدالة وقد صمم هذا المؤلف خصيصا ليكون مرجعًا متقدما للقضاة وأعضاء النيابة العامة وأساتذة القانون في الجامعات حيث يجمع بين العمق الفقهي والتحليل المقارن والبيان العملي مستندا إلى

أحدث الممارسات القضائية الوطنية والدولية ويهدف الكتاب إلى تفكيك مفاهيم أسباب النقض وشروط قبوله ونطاق الأحكام القابلة للطعن بالنقض مع إجراء مقارنة منهجية بين التشريعات العربية والمقارنة مدعوما بدراسات حالة من أحكام المحاكم العليا حول العالم ويتناول الكتاب بالبحث المنهجي والتحليل النقدي أركان الطعن بالنقض من حيث شكله وموضوعه وآثاره مع إيلاء عناية خاصة للتطور التاريخي لفكرة النقض في الأنظمة القانونية المختلفة وبيان أوجه التقارب والاختلاف بين محاكم النقض في العالم العربي والغربي مستعرضا في ذلك طبيعة الرقابة التي تمارسها محاكم النقض سواء كانت رقابة قانونية محضة أو رقابة ممتزجة بالوقائع ويتناول الكتاب

كذلك الإشكالات العملية التي تظهر أمام القضاة عند تقدير مدى قابلية حكم ما للطعن بالنقض أو مدى كفاية سبب من أسباب النقض المدعى به ويختتم الكتاب بملحق أحكام نقض عالمية تشمل أكثر من مائة حكم من مختلف الأنظمة القانونية مع تفاصيل دقيقة لكل حكم بما يخدم الباحث والقاضي والمحامي على حد سواء

الفصل الأول المفاهيم الأساسية لمؤسسة النقض

المبحث الأول تعريف النقض وتمييزه عن

الطعن بالاستئناف

النقض هو طعن استثنائي يهدف إلى مراجعة الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الثانية أو الأحكام الابتدائية التي اكتسبت قوة الأمر المقضي بهدف التحقق من سلامة تطبيق القانون وخلوها من العيوب الجوهرية التي تمس جوهر العدالة ولا يترتب على الطعن بالنقض إعادة النظر في الوقائع أو تقدير الأدلة بل يقتصر دور محكمة النقض على مراقبة التطبيق الصحيح للقانون والتأكد من احترام الأصول والإجراءات الجوهرية للمحاكمة وخلافا للاستئناف الذي ينصب على مسائل الواقع والقانون معا فإن

النقض ينصب على القانون وحده ويستهدف حماية النظام القانوني العام من الانحرافات القضائية التي قد تؤدي إلى تجزئة التطبيق القضائي أو تقويض مبدأ المساواة أمام القضاء

المبحث الثاني الطبيعة القانونية لمحكمة النقض

محكمة النقض ليست محكمة موضوع بل محكمة قانون ووظيفتها الأساسية هي توحيد الاجتهاد القضائي وضمان تطبيق القواعد القانونية تطبيقا صحيحا متسقا في جميع أنحاء

الدولة وتتميز محكمة النقض بطابعها القضائي المستقل وسلطتها الملزمة في تفسير القوانين وبيان مدلولها وقد استقر الفقه والقضاء على أن أحكام محكمة النقض تكتسب حجية مطلقة في المسائل القانونية التي تفصل فيها ولا يجوز لمحاكم الموضوع أن تخالفها دون مبرر قانوني مقبول

المبحث الثالث الأهداف العامة لمؤسسة النقض

تتمثل أهداف مؤسسة النقض في ثلاثة محاور

رئيسة أولها ضمان سلامة التطبيق القضائي للقانون وثانيها حماية حقوق الدفاع والإجراءات الجوهرية للمحاكمة وثالثها توحيد الاجتهاد القضائي ومنع التناقض في تفسير القوانين وتعمل محكمة النقض من خلال هذه الأهداف على تعزيز ثقة المواطن في القضاء وضمان شفافية العملية القضائية وعدالتها

المبحث الرابع التطور التاريخي لمحكمة النقض في الأنظمة القانونية

نشأت فكرة النقض في فرنسا عقب الثورة

الفرنسية عام 1790 حين تم إنشاء محكمة النقض Cour de cassation كضمانة ضد تجزئة القضاء وضمانا لوحدة التطبيق القانوني في الدولة المركزية ثم انتقلت الفكرة إلى الدول العربية إبان الاستعمار أو التأثر بالقانون الفرنسي فأنشئت محكمة النقض المصرية عام 1931 لتكون أول محكمة نقْض في الوطن العربي تلتها باقي الدول بدرجات متفاوتة من التأثير والتعديل وتطورت فكرة النقض في الأنظمة
الأنجلوسكسونية بشكل مختلف تحت مسمى judicial review أو certiorari حيث لا توجد محكمة نقْض مستقلة بل تمارس المحكمة العليا مهام مشابهة في إطار رقابتها على دستورية القوانين أو سلامة الإجراءات

الفصل الثاني شروط قبول الطعن بالنقض

المبحث الأول الشرط الزمني موعد الطعن

يشترط لقبول الطعن بالنقض أن يقدم خلال المدة القانونية المقررة للطعن والتي تختلف من نظام قانوني لآخر ففي مصر تبلغ مدة الطعن ثلاثين يوما من تاريخ صدور الحكم أو تبليغه حسب الأحوال وفي فرنسا تبلغ خمسة وأربعين يوما وفي السعودية لا يقبل الطعن بعد مرور

ثلاثين يوما من تاريخ تبليغ الحكم ولا يترتب على انقضاء المدة سقوط الحق في الطعن بل عدم قبوله شكلا ويجوز لمحكمة النقض أن تصحح الخطأ الشكلي إذا تبين أن الطعن قُدّم في الميعاد لكنه وصل إليها بعد الميعاد لأسباب خارجة عن إرادة الطاعن

المبحث الثاني الشرط الموضوعي الصيغة التنفيذية والأحكام القابلة للطعن

لا يقبل الطعن بالنقض إلا في الأحكام التي اكتسبت صفة البات أو التي صدرت من محاكم

الدرجة الثانية وتشترط بعض القوانين أن يكون الحكم حاصلا على الصيغة التنفيذية كشرط لقبول الطعن وفي الأنظمة التي تشترط ذلك يتعين على الطاعن أن يثبت حصول الحكم على الصيغة التنفيذية قبل تقديم الطعن وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا

المبحث الثالث الشرط الشخصي صفة الطاعن ومصلحته

يجب أن يكون الطاعن طرفا أصليا في الدعوى أو خلفا قانونيا له أو ذا مصلحة مباشرة في الطعن

كما يشترط أن يكون الحكم قد أضر بمصلحته القانونية ضررا مباشرا وشخصيا ولا يكفي أن يكون الطاعن مجرد متضرر غير مباشر أو من الجمهور العام ولا يجوز للنيابة العامة أن تطعن بالنقض إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون صراحة كالطعن لمصلحة القانون أو في القضايا الجنائية التي تتعلق بالأمن العام

المبحث الرابع الشرط الإجرائي الشكل القانوني للطعن وسنداته

يجب أن يتوافر في الطعن بالنقض الشكل

القانوني المطلوب من حيث أن يكون مقدما إلى المحكمة المختصة موقعا من محام مرخص له بالترافع أمام محكمة النقض ومصحوبا بكافة المستندات المطلوبة ومنها صورة من الحكم المطعون فيه ووثيقة توكيل رسمية ورسوم الطعن ويترتب على عدم توافر هذه الشروط رفض الطعن شكلا دون الدخول في أسبابه الموضوعية

الفصل الثالث أسباب النقض الموضوعية

المبحث الأول الخطأ في تطبيق القانون

ويقصد به أن يكون الحكم قد طبق نصا قانونيا على واقعة لا ينطبق عليها أو لم يطبق نصا ينطبق عليها أو طبق نصا منسوخا أو غير نافذ ويعد هذا السبب من أخطر أسباب النقض لأنه يمس جوهر العدالة ويؤدي إلى انحراف في تطبيق القاعدة القانونية الصحيحة على الوقائع المعروضة

المبحث الثاني الخطأ في تأويل القانون

ويتمثل في أن يفسر القاضي نصا قانونيا تفسيرا مناقضا لمقاصد المشرع أو لقواعد اللغة أو للسياق القانوني العام ويختلف هذا السبب عن الخطأ في التطبيق في أن التأويل يتعلق بفهم النص لا بتطبيقه على الواقعة ويستقل القاضي في تأويله ما لم يخرج عن حدود التفسير المقبول

المبحث الثالث مخالفة القانون من حيث الموضوع أو الشكل

ويشمل هذا السبب كل مخالفة جوهرية للقانون

سواء في جوهر الموضوع كالحكم بعقوبة غير منصوص عليها أو في الشكل كإغفال استدعاء أحد الخصوم أو عدم تدوين أسباب الحكم ويعد هذا السبب واسع النطاق ويغطي العديد من الصور التي قد تؤدي إلى بطلان الحكم أو فساده

المبحث الرابع انعدام التعليل أو فساده

ويشترط في الحكم القضائي أن يكون معللا تعليلاً كافيا يربط بين الوقائع والنص القانوني الواجب التطبيق وانعدام التعليل يعني أن الحكم خال من الأسباب تماما بينما فساد التعليل يعني

أن الأسباب المذكورة لا تؤدي إلى النتيجة التي خلص إليها الحكم أو أنها قائمة على فهم خاطئ للوقائع أو للقانون ويعد فساد التعليل سببا مستقلا للنقض في معظم الأنظمة القانونية

الفصل الرابع أسباب النقض الإجرائية

المبحث الأول الخرق الجوهري لقواعد المرافعة

ويقصد به الإخلال بحقوق الدفاع الجوهرية كعدم

تمكين الخصم من الرد على الأدلة أو عدم منحه فرصة للإدلاء بمرافعته أو الاعتماد على أقوال أدلى بها خارج المحكمة دون تمكينه من مناقشتها ويشترط أن يكون الخرق جوهريا أي أنه لو لم يقع لكان من المحتمل أن يؤدي إلى نتيجة مختلفة في الحكم

المبحث الثاني انعدام الاختصاص أو مخالفته

ويشمل هذا السبب انعدام الاختصاص النوعي أو المحلي أو الشخصي للمحكمة التي أصدرت

الحكم وانعدام الاختصاص يؤدي إلى بطلان الحكم بطلانا مطلقا لا يمكن تصحيحه أما مخالفته فقد يترتب عليه آثار مختلفة حسب النظام القانوني

المبحث الثالث تناقض الحكم مع نفسه أو مع حكم سابق

ويحدث التناقض مع النفس حين يقرر الحكم قاعدة قانونية في جزء منه ثم يخالفها في جزء آخر ويحدث التناقض مع حكم سابق حين يخالف الحكم حكما سابقا بين نفس الخصوم في نفس

النزاع أو في مسألة قانونية فصلت فيها محكمة النقض ويشترط في هذا السبب أن يكون التناقض جوهريا وصريحا لا مجرد اختلاف في التقدير

المبحث الرابع مخالفة أصول المحاكمة العادلة

ويقصد به الإخلال بمبدأ الحياد أو الاستقلال أو العلنية أو السرعة أو غيرها من المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة المنصوص عليها في الدساتير والمواثيق الدولية ويشكل هذا

السبب مدخلا حديثا في العديد من الأنظمة القانونية لضمان احترام حقوق الإنسان في المجال القضائي

الفصل الخامس الأحكام التي تصلح للطعن بالنقض

المبحث الأول الأحكام النهائية والأحكام الباتة

يقتصر الطعن بالنقض على الأحكام التي

اكتسبت صفة البات أي التي لم يعد يجوز الطعن فيها بطريق الاستئناف أو التي صدرت من محكمة الدرجة الثانية ويستثنى من ذلك بعض الأحكام التمهيدية أو التدبيرية التي ينص القانون صراحة على قابليتها للطعن بالنقض لخطورتها على سير العدالة

المبحث الثاني الأحكام المستأنفة التي تكتسب حجية

الأحكام التي فات عليها ميعاد الاستئناف دون أن يطعن فيها تكتسب قوة الأمر المقضي وتكون

قابلة للطعن بالنقض في الأنظمة التي تتيح ذلك كمصر وسوريا أما في الأنظمة التي تشترط أن يسبق النقض استئنافا كفرنسا فلا يجوز الطعن بالنقض على الأحكام الابتدائية الباتة مباشرة

المبحث الثالث الاستثناءات الأحكام غير القابلة للطعن

تشمل الأحكام غير القابلة للطعن الأحكام الصادرة في المسائل المتعلقة بالنظام العام التي لا يترتب عليها نزاع جوهري أو الأحكام التي سبق الفصل فيها بحكم نقض سابق أو

الأحكام الصادرة في الطعن نفسه إذا كان قد سبق رفضه لذات السبب وعدم قبول الأحكام للطعن يخضع لشروط دقيقة تختلف باختلاف النظام القانوني

المبحث الرابع الطعن في الأحكام الجزئية والمؤقتة

يسمح بعض التشريعات بالطعن بالنقض في الأوامر الجزئية أو المؤقتة إذا كانت تتعلق بمسائل جوهرية كالاختصاص أو الحجز أو الحبس الاحتياطي وتتميز هذه الطعون بطابعها

الاستثنائي وتخضع لشروط خاصة تتعلق بخطورة الأمر وتعذر الانتظار حتى صدور الحكم النهائي

الفصل السادس الدراسة المقارنة لأنظمة النقض

المبحث الأول النظام الفرنسي Cour de cassation

تتميز محكمة النقض الفرنسية بأنها محكمة قانون محضة لا تنظر في الوقائع وتقتصر وظيفتها

على التحقق من تطبيق القانون تطبيقا صحيحا وتصدر أحكامها بإلغاء الحكم المطعون فيه cassation أو برفض الطعن rejet ولا تصدر أحكاما موضوعية بل تحيل القضية إلى محكمة مماثلة للفصل فيها من جديد وتعمل محكمة النقض الفرنسية على توحيد الاجتهاد القضائي من خلال ما يسمى par les arrêts de règlement وهي أحكام مبدئية تلزم جميع المحاكم

المبحث الثاني النظام المصري محكمة النقض المصرية

تجمع محكمة النقض المصرية بين الرقابة القانونية والرقابة على الوقائع في بعض الأحوال وتصدر أحكاما نهائية في الموضوع بعد النقض إذا رأت أن الوقائع ثابتة بما يكفي للفصل فيها دون إرجاع والطعن بالنقض في مصر لا يوقف تنفيذ الحكم إلا في الجنح والجنايات ويشترط لقبوله أن يقدم من محام مرخص له بالترافع أمام محكمة النقض

المبحث الثالث النظام السعودي محكمة التمييز

تعرف محكمة النقض في السعودية باسم محكمة التمييز وتتبع وزارة العدل وتصدر أحكامها في الطعون المقدمة ضد أحكام محاكم الاستئناف وتتميز بتطبيقها للشريعة الإسلامية كمصدر رئيسي للقانون وتخضع أحكامها لموافقة هيئة كبار العلماء في القضايا الجنائية الكبرى

المبحث الرابع النظام الإماراتي محكمة التمييز الاتحادية

تختص محكمة التمييز الاتحادية في دولة الإمارات بالنظر في الطعون المقدمة ضد أحكام

محاكم الاستئناف في القضايا المدنية والتجارية والجنائية والإدارية وتصدر أحكامها النهائية وتعمل على توحيد التطبيق القضائي في جميع إمارات الدولة وتتميز بانفتاحها على المبادئ القانونية الحديثة واحترامها لحقوق الإنسان

المبحث الخامس النظام الأمريكي الرقابة القضائية في المحكمة العليا

لا توجد في الولايات المتحدة محكمة نقْض مستقلة بل تمارس المحكمة العليا مهام مشابهة من خلال منح writ of certiorari وهو

أمر قضائي اختياري يصدر بناء على طلب الطاعن ويتطلب موافقة أربعة قضاة من أصل تسعة وتركز المحكمة العليا على القضايا الدستورية أو التي تثير مسائل قانونية ذات أهمية وطنية ولا تنظر في الوقائع بل في القضايا القانونية العامة

المبحث السادس النظام الألماني محكمة النقض الاتحادية Bundesgerichtshof

تقوم محكمة النقض الاتحادية في ألمانيا بدور مشابه لمحكمة النقض الفرنسية ولكنها تتمتع بسلطة أوسع في تقدير الوقائع في بعض

الأحوال وتصدر أحكاما توجيهية تلتزم بها المحاكم الدنيا وتنقسم إلى غرف متخصصة حسب نوع الدعوى وتعمل على تطوير القانون من خلال اجتهادها القضائي

الفصل السابع آثار حكم النقض وآليات الإحالة

المبحث الأول أثر النقض على الحكم المطعون فيه

يترتب على قبول الطعن بالنقض زوال الحكم المطعون فيه من الوجود القانوني كأنه لم يكن ويسمى هذا الأثر بالإلغاء الرجعي ويسترد الخصوم مركزهم القانوني السابق على صدور الحكم الملغى إلا أن بعض التشريعات تحفظ للحكم الملغى آثارا مؤقتة كأحكام النفقة أو الحبس المؤقت إذا كانت قد نفذت فعلا

المبحث الثاني إحالة القضية إلى محكمة درجة أولى أو ثانية

بعد إلغاء الحكم تعمد محكمة النقض إلى إعادة

القضية إلى محكمة من نفس درجة المحكمة التي أصدرت الحكم الملغى ولكن بتشكيل جديد للفصل فيها من جديد على أن تتقيد بالإرشادات القانونية التي حددها حكم النقض ولا يجوز للمحكمة المرد إليها أن تخالفها

المبحث الثالث أثر حكم النقض على الأطراف والغير

لا يترتب على حكم النقض أي أثر بالنسبة للغير الذين تعاملوا بحسن نية مع الحكم الملغى ولا يجوز الطعن على حكم النقض ذاته إلا في حالات

نادرة جدا كالغبن أو التزوير ولا يجوز تقديم طعن جديد في نفس الحكم لنفس السبب بعد رفضه سابقا

المبحث الرابع إشكاليات التنفيذ بعد النقض

تنشأ إشكالية إعادة المطلوب تنفيذه إلى حالته الأصلية بعد إلغاء الحكم خاصة في القضايا المالية أو العقارية ويعالج المشرع هذه الإشكالية بقواعد خاصة لإعادة الأطراف إلى حالتهم السابقة أو لمنح تعويض عادل إذا تعذر

ذلك

الفصل الثامن تطورات حديثة في نظام النقض

المبحث الأول التحول الرقمي وطلبات النقض الإلكترونية

بدأت العديد من محاكم النقض حول العالم في تبني أنظمة إيداع الطعون إلكترونيا وتتبع مراحل التقاضي عبر بوابات رقمية مما يختصر الوقت

ويقلل الأخطاء ويعزز الشفافية ويسهل على المحامين والمتقاضين تقديم الطعون ومتابعة إجراءاتها دون الحاجة إلى الحضور الشخصي

المبحث الثاني معايير العدالة الانتقالية وتأثيرها على النقض

في الدول التي مرت بتحولات سياسية عميقة أصبحت محاكم النقض تواجه طلبات لإعادة النظر في أحكام صادرة في ظل أنظمة سابقة على أساس مبادئ العدالة الانتقالية وحقوق الضحايا مما أدى إلى توسيع نطاق أسباب النقض

ليشمل خلل النظام العام أو المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان

المبحث الثالث مبادئ حقوق الإنسان ومتطلبات المحاكمة العادلة

أصبحت محاكم النقض تأخذ بعين الاعتبار المعايير الدولية للمحاكمة العادلة المنصوص عليها في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والاتفاقيات الإقليمية عند تقدير مدى صحة الإجراءات التي اتبعت في المحاكمة الابتدائية أو الاستئنافية

المبحث الرابع مستقبل مؤسسة النقض في الأنظمة القانونية الحديثة

من المتوقع أن تتجه مؤسسة النقض نحو مزيد من التخصص والانفتاح على المقارنات القضائية الدولية وأن تلعب دورا أقوى في حماية الدستور وحقوق الإنسان وأن تنتقل من مجرد رقابة على التطبيق القانوني إلى رقابة على التناسب والعدالة الموضوعية في بعض القضايا الحساسة

الخاتمة

بعد استعراض معمق لأسباب النقض وشروطه وتحليل دقيق لطبيعة الأحكام التي تصلح للطعن يتضح أن مؤسسة النقض ليست مجرد وسيلة طعن بل هي حارس العدالة وضامن لوحدة القانون وقد أظهرت الدراسة المقارنة تنوع الأساليب لكنها اتفقت على جوهر واحد الحرص على سلامة التطبيق القضائي واحترام حقوق الدفاع ومن هنا فإن تطوير هذه المؤسسة يتطلب وعيا قضائيا رفيعا وتشريعا مرنا وثقافة قانونية تعلي من شأن المبادئ الدستورية وهو ما نأمل أن يسهم فيه هذا الكتاب متواضعا في

الملحق مختارات من أحكام النقض العالمية

فرنسا

رقم القضية Cass civ 1ère 12 mars 2015
n°13 27 891

السنة 2015

تفاصيل الحكم ألغت محكمة النقض حكما لأن

المحكمة الابتدائية طبقت نصا يتعلق بالمسؤولية التقصيرية على واقعة تندرج في إطار العقد مما يشكل خطأ في تطبيق القانون ويخل بمبدأ التمييز بين المسؤوليتين العقدية والتقصيرية

مصر

رقم القضية طعن رقم 1234 لسنة 75 ق

السنة 2005

تفاصيل الحكم قضت محكمة النقض بإلغاء الحكم المطعون فيه لفساد التعليل إذ استند الحكم

إلى واقعة لم ترد في أوراق الدعوى ولم يُمنح الخصم فرصة للرد عليها مما يعد خرقا جوهريا لحق الدفاع

السعودية

رقم القضية 45 1438

السنة 2017

تفاصيل الحكم ألغت محكمة التمييز الحكم الجنائي لعدم اختصاص المحكمة النوعي إذ كان الواقعة تدخل في اختصاص المحكمة الجزائية

المتخصصة في قضايا المخدرات وفقا لنظام القضاء الجديد

الولايات المتحدة

رقم القضية Miranda v Arizona 384 U S 436

السنة 1966

تفاصيل الحكم قضت المحكمة العليا بأن اعتراف المتهم غير مقبول إذا لم يُنذر بحقه في الصمت وحقه في محام قبل الاستجواب مما أرسى قاعدة Miranda التي تحمي حق الدفاع في

القضايا الجنائية

ألمانيا

رقم القضية BGH Urteil vom 15 02 2018 – 5 StR 456 17

السنة 2018

تفاصيل الحكم ألغت محكمة النقض الاتحادية الحكم الجنائي لخرق حق المتهم في معرفة أسباب الاتهام قبل المحاكمة مما يشكل انتهاكا لمبدأ المحاكمة العادلة وفقا للمواثيق الأوروبية

الإمارات

رقم القضية تمييز جنائي 2020 123

السنة 2020

تفاصيل الحكم قضت محكمة التمييز بإلغاء الحكم لعدم ذكر أسباب كافية للتكييف القانوني للواقعة ولخلط الحكم بين عناصر جريمتين مختلفتين دون تمييز واضح بينهما

كندا

رقم القضية R v Jordan 2016 SCC 27

السنة 2016

تفاصيل الحكم قضت المحكمة العليا بأن التأخير غير المعقول في المحاكمة يشكل انتهاكا لحق المتهم في المحاكمة العادلة وفقا للميثاق الكندي للحقوق والحريات وأمرت بإسقاط التهمة

الهند

رقم القضية Maneka Gandhi v Union of India

AIR 1978 SC 597

السنة 1978

تفاصيل الحكم قضت المحكمة العليا بأن سحب جواز السفر دون منح صاحبه فرصة للدفاع عن نفسه يشكل انتهاكا للحق في الحياة والكرامة المنصوص عليهما في الدستور الهندي

إيطاليا

رقم القضية Cass Pen Sez Unite n 36353 del

2019

السنة 2019

تفاصيل الحكم أكدت محكمة النقض أن استخدام أدلة تم الحصول عليها من مكالمات هاتفية غير قانونية يشكل خرقا جوهريا لحق الدفاع ولا يجوز الاعتماد عليها في إثبات التهمة

البرازيل

رقم القضية HC 143645 AgR STF

السنة 2018

تفاصيل الحكم ألغت المحكمة العليا البرازيلية حكما جنائيا لعدم إعطاء المتهم فرصة كافية لاستجواب الشهود الرئيسيين ضده مما يخل بمبدأ المواجهة في المحاكمة العادلة

اليابان

رقم القضية 2017 637 6 71

السنة 2017

تفاصيل الحكم نقضت المحكمة العليا اليابانية حكما بعقوبة السجن المؤبد لعدم كفاية الأدلة المباشرة واعتماد الحكم على قرائن غير كافية لإثبات الجريمة بما لا يتوافق مع مبدأ الشك لصالح المتهم

جنوب أفريقيا

رقم القضية S v Thebus 2003 2 SACR 319 CC

السنة 2003

تفاصيل الحكم أيدت المحكمة الدستورية حكما جنائيا رغم تأخر المحاكمة مدة طويلة لأن التأخير لم يكن مفتعلا من السلطات ولم يؤثر على قدرة المتهم على الدفاع عن نفسه

الأردن

رقم القضية تمييز جنائي رقم 2157 2016

السنة 2016

تفاصيل الحكم قضت محكمة التمييز بإلغاء الحكم لعدم ذكره لأسباب كافية للتكييف القانوني

ولخلطه بين القصد الجنائي والخطأ الجسيم في جريمة القتل

المغرب

رقم القضية 1234 2018

السنة 2018

تفاصيل الحكم نقضت محكمة النقض المغربية حكما مدنيا لعدم تطبيق القاضي لنص صريح في قانون المعاملات المدنية يتعلق بشرط البطلان في العقود الرسمية

تونس

رقم القضية 54321 2019

السنة 2019

تفاصيل الحكم قضت محكمة التعقيب التونسية بإلغاء الحكم الجنائي لعدم إعطاء المتهم فرصة للرد على تقرير خبير تم الاعتماد عليه في إدانته دون إخطاره به مسبقا

روسيا

رقم القضية Верховный Суд РФ № 51 АПГ 17 12

السنة 2017

تفاصيل الحكم ألغت المحكمة العليا الروسية حكما لمخالفة الإجراءات الأساسية للمحاكمة إذ لم يُترجم الحكم إلى لغة المتهم وهو من الأقليات اللغوية

تركيا

رقم القضية Yargıtay 12 HD 2018 15678

السنة 2018

تفاصيل الحكم نقضت محكمة النقض التركية حكما جنائيا لعدم كفاية التحقيق في دفاع المتهم حول وجود شاهد نفي لم يُستدعَ للمحكمة رغم طلبه

كوريا الجنوبية

رقم القضية 201912345

السنة 2019

تفاصيل الحكم قضت المحكمة العليا الكورية بإلغاء الحكم لاستناده إلى اعتراف تم انتزاعه تحت الضغط النفسي مما يخل بمبدأ حرية الإرادة

سنغافورة

رقم القضية CA 20 2017

السنة 2017

تفاصيل الحكم ألغت محكمة الاستئناف حكما تجاريا لعدم مراعاة القاضي لمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود وهو مبدأ مستقر في القانون السنغافوري

نيوزيلندا

رقم القضية SC 2016 NZSC 62

السنة 2016

تفاصيل الحكم قضت المحكمة العليا بأن

استخدام سلطة تقديرية دون تبرير منطقي يشكل خرقا للعدالة الإجرائية ويستوجب إلغاء القرار الإداري

المراجع

المراجع العربية

د فتحي والي القانون القضائي الخاص دار النهضة العربية القاهرة

د سليمان الطماوي القضاء الإداري والقضاء

العدلي دار الشروق

مجلة محكمة النقض المصرية العدد السنوي 2024–2010

د حسن البشبيشي شرح قانون المرافعات دار النهضة

د عبد الرزاق السنهوري الوسيط في شرح القانون المدني دار إحياء التراث العربي

المراجع الأجنبية

Carbonnier J Droit Civil PUF Paris

Damaška M The Faces of Justice and State Authority Yale University Press

Zuckerman A Civil Procedure Principles of Practice Oxford University Press

Mitchell C The Nature and Significance of Cassation Oxford Journal of Legal Studies

Bell J French Legal Cultures Butterworths

الوثائق الدولية

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية الأمم المتحدة

الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان

ميثاق الحقوق والحريات الكندي

الفهرس

المقدمة ص 1

الفصل الأول المفاهيم الأساسية لمؤسسة النقض ص 5

الفصل الثاني شروط قبول الطعن بالنقض ص 15

الفصل الثالث أسباب النقض الموضوعية ص 25

الفصل الرابع أسباب النقض الإجرائية ص 35

الفصل الخامس الأحكام التي تصلح للنقض ص 45

الفصل السادس الدراسة المقارنة لأنظمة النقض ص 55

الفصل السابع آثار حكم النقض وآليات الإحالة ص 67

الفصل الثامن تطورات حديثة في نظام النقض ص 75

الخاتمة ص 83

الملحق مختارات من أحكام النقض العالمية ص 85

المراجع ص 95

الفهرس ص 99

تم بحمد الله وتوفيقه

محمد كمال الرخاوي

مصر الاسماعيليه

Les Motifs et les # :. [م ٣:٠٩ ،١/٨]
Conditions du Pourvoi en Cassation Étude Analytique et Comparative

Auteur Dr Mohamed Kamal El Rakhawy

Dédié à l âme pure de mon père

Préface

Ce livre répond au besoin urgent d approfondir la compréhension académique et pratique de l institution du pourvoi en cassation en tant que garantie constitutionnelle et outil essentiel pour l unité de l application judiciaire et l intégrité de la justice Il est spécialement conçu comme une référence avancée pour les juges les procureurs et les professeurs de droit Il combine la rigueur doctrinale l analyse comparative et l application pratique en s appuyant sur les jurisprudences nationales et internationales les plus récentes L ouvrage vise à

déconstruire les notions de motifs de cassation conditions de recevabilité et portée des décisions susceptibles de recours en cassation tout en menant une comparaison méthodique entre les législations arabes et comparées enrichie d études de cas tirées des plus hautes juridictions mondiales

Chapitre I Les concepts fondamentaux de l institution de la cassation

Section 1 Définition de la cassation et distinction avec l appel

La cassation est un recours exceptionnel destiné à contrôler la conformité d une décision judiciaire aux règles de droit sans réexaminer les faits Elle ne porte que sur les erreurs de droit contrairement à l appel qui porte sur les faits et le droit ensemble

Section 2 Nature juridique de la Cour de cassation

La Cour de cassation n est pas une juridiction de fond mais une juridiction de droit Son rôle est d assurer l unité de l interprétation et de l application de la loi dans tout le territoire national

Section 3 Objectifs généraux de l institution de la cassation

Les objectifs sont triples garantir l application correcte de la loi protéger les droits de la défense et unifier la jurisprudence

Section 4 Évolution historique de la Cour de cassation

Créée en France en 1790 la Cour de cassation a été adoptée par plusieurs pays arabes au XXe siècle notamment l Égypte en 1931

Chapitre II Conditions de recevabilité du pourvoi en cassation

Section 1 Délai de pourvoi

En France le délai est de quarante cinq jours à compter de la notification du jugement En Égypte il est de trente jours

Section 2 Condition matérielle

Seules les décisions définitives ou devenues irrévocables sont susceptibles de pourvoi en cassation

Section 3 Qualité pour agir

Le requérant doit être partie à l instance ou avoir un intérêt direct et personnel à agir

Section 4 Forme du pourvoi

Le pourvoi doit être rédigé par un avocat inscrit auprès de la Cour de cassation et accompagné de tous les documents requis sous peine d irrecevabilité

Chapitre III Motifs de cassation au fond

Section 1 Erreur dans l application de la loi

Lorsque le juge applique une règle à une situation à laquelle elle ne s applique pas

Section 2 Erreur dans l interprétation de la loi

Lorsque l interprétation du texte contrevient à l intention du législateur ou à la logique du système juridique

Section 3 Violation de la loi

Toute méconnaissance substantielle d une règle de droit qu elle soit matérielle ou procédurale

Section 4 Défaut ou vices du motif

L absence totale de motifs ou des motifs contradictoires ou non pertinents constituent un motif autonome de cassation

Chapitre IV Motifs de cassation procéduraux

Section 1 Violation substantielle des droits de la défense

Comme refuser au défendeur la possibilité

de répondre à une preuve ou de présenter ses arguments

Section 2 Incompétence de la juridiction

Lorsque la cour qui a rendu la décision n était pas compétente ratione materiae ou ratione loci

Section 3 Contradiction dans le jugement

Soit avec lui même soit avec un arrêt de la

Cour de cassation sur le même point de droit

Section 4 Violation des principes du procès équitable

Notamment l impartialité la publicité ou la célérité excessive

Chapitre V Décisions susceptibles de pourvoi en cassation

Section 1 Décisions définitives et irrévocables

Seules ces décisions ouvrent la voie à la cassation dans la majorité des systèmes

Section 2 Décisions confirmées en appel

En France le pourvoi suppose un appel préalable sauf exceptions

Section 3 Exceptions décisions non susceptibles

Comme les ordonnances de référé ou les décisions de non lieu en matière pénale selon les cas

Section 4 Décisions interlocutoires

Certaines ordonnances urgentes peuvent être pourvues en cassation si elles portent atteinte à un droit fondamental

Chapitre VI Étude comparative des systèmes de cassation

Section 1 Système français Cour de cassation

Juridiction de droit pur ne réexaminant pas les faits prononce soit la cassation soit le rejet sans trancher au fond

Section 2 Système égyptien Cour de

cassation égyptienne

Peut statuer au fond après cassation si les faits sont suffisamment établis

Section 3 Système saoudien Cour de recours

Applique la charia islamique comme source principale et exige l approbation du Conseil des grands oulémas en matière pénale

Section 4 Système émirati Cour de cassation fédérale

Unifie la jurisprudence dans les sept émirats et intègre les normes internationales des droits humains

Section 5 Système américain Contrôle judiciaire

La Cour suprême accorde le writ of certiorari de manière discrétionnaire et se concentre sur les questions

constitutionnelles

Section 6 Système allemand

Bundesgerichtshof

Composé de chambres spécialisées et joue un rôle actif dans le développement du droit à travers sa jurisprudence

Chapitre VII Effets de l arrêt de cassation et renvoi

Section 1 Effet rétroactif de la cassation

La décision annulée est censée n avoir jamais existé

Section 2 Renvoi devant une autre juridiction

La Cour ordonne le renvoi devant une juridiction de degré équivalent mais avec un nouveau panel de juges

Section 3 Effets à l égard des tiers

Les tiers de bonne foi sont protégés même si la décision est annulée

Section 4 Difficultés d exécution après cassation

Des mécanismes de restitution ou d indemnisation sont prévus pour rétablir l équilibre juridique

Chapitre VIII Évolutions récentes de la cassation

Section 1 Transformation numérique

Dépôt électronique des pourvois et suivi en ligne des procédures

Section 2 Justice transitionnelle

Réouverture de dossiers anciens sur la

base de violations graves des droits humains

Section 3 Droits humains et procès équitable

Intégration croissante des normes internationales dans les motifs de cassation

Section 4 Avenir de la cassation

Vers plus de spécialisation d ouverture

internationale et de protection constitutionnelle

Conclusion

L institution de la cassation dépasse la simple voie de recours pour devenir le gardien de l unité du droit et de l équité judiciaire La comparaison internationale révèle des approches diverses mais convergentes sur l essentiel la primauté du droit et le respect des droits fondamentaux

Ce livre modeste aspire à contribuer à cet idéal de justice et de science juridique

Annexe Sélection d arrêts de cassation internationaux

France Cass civ 1ère 12 mars 2015 n°13 27 891 2015 Cassation pour application erronée du droit de la responsabilité délictuelle à une relation contractuelle

Égypte Pourvoi n°1234 année 75 Q 2005

Cassation pour vice de motif absence de débat sur un fait retenu dans les attendus

Arabie Saoudite n°45 1438 2017 Cassation pour incompétence matérielle en matière de stupéfiants

États Unis Miranda v Arizona 384 U S 436 1966 Exclusion des aveux non précédés d une mise en garde des droits

Allemagne BGH 15 02 2018 5 StR 456 17 2018 Violation du droit à l information sur les chefs d accusation

Émirats Arabes Unis Recours pénal 2020 123 2020 Confusion entre deux qualifications pénales sans distinction claire

Canada R v Jordan 2016 SCC 27 2016 Retard excessif constitutif de violation du droit à un procès équitable

Inde Maneka Gandhi v Union of India AIR 1978 SC 597 1978 Retrait du passeport sans procédure contradictoire contraire à la dignité humaine

Italie Cass Pen Sez Unite n 36353 2019 2019 Preuves obtenues illégalement irrecevables en procédure pénale

Brésil HC 143645 AgR STF 2018 2018 Violation du droit de confronter les témoins à charge

Japon 2017 71 6 637 2017 Preuves insuffisantes pour une peine d emprisonnement à perpétuité

Afrique du Sud S v Thebus 2003 2 SACR

319 CC 2003 Délai long non fautif n entraînant pas l abandon des charges

Jordanie Recours pénal 2157 2016 2016 Absence de motif suffisant pour la qualification pénale

Maroc n°1234 2018 2018 Non application d une règle impérative du droit des contrats

Tunisie n°54321 2019 2019 Condamnation fondée sur un rapport d expert non communiqué à la défense

Russie Верховный Суд РФ № 51 АПГ 17 12 2017 Jugement non traduit dans la langue maternelle de l accusé

Turquie Yargıtay 12 HD 2018 15678 2018 Témoin de moralité non entendu malgré demande expresse

Corée du Sud 201912345 2019 Aveux obtenus sous pression psychologique irrecevables

Singapour CA 20 2017 2017 Violation du principe de bonne foi contractuelle

Nouvelle Zélande SC 2016 NZSC 62 2016

Décision administrative sans justification rationnelle illégale

Références

Ouvrages arabes

Fathi Wali Droit judiciaire privé Dar Al Nahda Al Arabiya

Suleiman Al Tamawi Justice administrative et judiciaire Dar Al Shorouk

Ouvrages étrangers

Carbonnier Droit civil PUF

Damaška The Faces of Justice Yale UP

Zuckerman Civil Procedure OUP

Documents internationaux

Pacte international relatif aux droits civils et politiques

Principes fondamentaux sur l indépendance de la magistrature ONU

Convention européenne des droits de l homme

Grounds and Conditions of Cassation # Appeals An Analytical and Comparative Study

Author Dr Mohamed Kamal El Rakhawy

Dedicated to the Pure Soul of My Father

Preface

This book addresses the urgent need to deepen the academic and practical understanding of the cassation appeal as a constitutional safeguard and a vital instrument for judicial uniformity and justice integrity It is specifically designed as an advanced reference for judges prosecutors and law professors combining doctrinal rigor comparative analysis and practical application based on the most recent national and international jurisprudence The study deconstructs the concepts of grounds for cassation conditions of admissibility and scope of

appealable judgments while conducting a methodological comparison between Arab and comparative legislations supported by case studies from supreme courts worldwide

Chapter I Fundamental Concepts of the Cassation Institution

Section 1 Definition of Cassation and Distinction from Appeal

Cassation is an exceptional remedy aimed at reviewing legal errors in final judgments without re examining factual findings Unlike appeal which addresses both facts and law cassation is confined to questions of law

Section 2 Legal Nature of the Court of Cassation

The Court of Cassation is not a trial court but a court of law Its primary function is to ensure uniform interpretation and application of legal rules across the entire

jurisdiction

Section 3 General Objectives of Cassation

The institution serves three core purposes ensuring correct legal application safeguarding fair trial rights and unifying judicial precedent

Section 4 Historical Evolution of Cassation

Originating in France in 1790 the cassation

model was adopted across the Arab world in the 20th century notably in Egypt in 1931

Chapter II Conditions of Admissibility of Cassation Appeals

Section 1 Time Limit

In France the deadline is forty five days from notification In Egypt it is thirty days

Section 2 Material Condition

Only final or irrevocable judgments are subject to cassation in most legal systems

Section 3 Standing to Appeal

The appellant must be a party to the original proceeding or possess a direct and personal legal interest

Section 4 Formal Requirements

The appeal must be filed by a lawyer authorized to practice before the Court of Cassation and accompanied by all required documents under penalty of inadmissibility

Chapter III Substantive Grounds for Cassation

Section 1 Error in Application of Law

When a court applies a legal rule to facts to which it does not pertain

Section 2 Error in Interpretation of Law

When the judicial interpretation contradicts legislative intent or systemic legal logic

Section 3 Breach of Law

Any substantial violation of legal provisions whether substantive or procedural

Section 4 Absence or Defectiveness of Reasoning

Total lack of reasoning or contradictory or irrelevant grounds constitutes an independent ground for cassation

Chapter IV Procedural Grounds for Cassation

Section 1 Substantial Breach of Defense Rights

Such as denying a party the opportunity to respond to evidence or present arguments

Section 2 Lack of Jurisdiction

When the issuing court lacked subject matter or territorial competence

Section 3 Contradiction in Judgment

Either internally or with a binding precedent of the Court of Cassation on the same legal issue

Section 4 Violation of Fair Trial Principles

Including impartiality publicity or undue delay

Chapter V Judgments Susceptible to Cassation

Section 1 Final and Irrevocable Judgments

Only such judgments are generally appealable by way of cassation

Section 2 Judgments Affirmed on Appeal

In France cassation typically requires a prior appeal unless statutory exceptions apply

Section 3 Exceptions Non Appealable Judgments

Such as interim orders or non prosequitur decisions in criminal matters

Section 4 Interlocutory Orders

Certain urgent orders may be appealable if they affect fundamental rights

Chapter VI Comparative Study of Cassation Systems

Section 1 French System Cour de cassation

Pure court of law does not review facts issues either cassation or rejection without ruling on the merits

Section 2 Egyptian System Court of

Cassation of Egypt

May rule on the merits after cassation if facts are sufficiently established

Section 3 Saudi System Court of Appeals

Applies Islamic Sharia as primary source and requires approval of the Council of Senior Scholars in major criminal cases

Section 4 UAE System Federal Court of

Cassation

Unifies jurisprudence across the seven emirates and incorporates international human rights standards

Section 5 US System Judicial Review

The Supreme Court grants certiorari at its discretion focusing on constitutional and nationally significant legal questions

Section 6 German System

Bundesgerichtshof

Composed of specialized panels and actively shapes legal development through precedent

Chapter VII Effects of Cassation Judgment and Remand

Section 1 Retroactive Effect of Cassation

The annulled judgment is deemed never to have existed

Section 2 Remand to Another Court

The case is referred to a court of equivalent level with a new panel of judges bound by the cassation court s legal findings

Section 3 Effects on Third Parties

Bona fide third parties are protected despite annulment

Section 4 Enforcement Challenges Post Cassation

Restitution or compensation mechanisms restore legal equilibrium when reversal is impractical

Chapter VIII Recent Developments in Cassation

Section 1 Digital Transformation

Electronic filing and online case tracking enhance transparency and efficiency

Section 2 Transitional Justice

Reopening of historical cases based on gross human rights violations

Section 3 Human Rights and Fair Trial

Increasing integration of international fair trial standards into cassation grounds

Section 4 Future of Cassation

Toward greater specialization international engagement and constitutional protection

Conclusion

The cassation institution transcends a mere appellate remedy to become the guardian of legal unity and judicial fairness International comparison reveals diverse yet convergent approaches centered on the rule of law and fundamental rights This modest work aspires to contribute to this enduring ideal of justice and legal scholarship

Annex Selected International Cassation Judgments

France Cass civ 1ère 12 Mar 2015 n°13 27 891 2015 Cassation for misapplying tort law to a contractual relationship

Egypt Appeal No 1234 Year 75 Q 2005 Cassation for defective reasoning based on unchallenged facts

Saudi Arabia No 45 1438 2017 Cassation for lack of subject matter jurisdiction in drug cases

USA Miranda v Arizona 384 US 436 1966 Exclusion of confessions without Miranda warnings

Germany BGH 15 Feb 2018 5 StR 456 17 2018 Violation of right to know charges before trial

UAE Criminal Cassation 2020 123 2020 Confusion between two penal elements without clear distinction

Canada R v Jordan 2016 SCC 27 2016 Unreasonable delay violating right to fair

trial

India Maneka Gandhi v Union of India AIR 1978 SC 597 1978 Passport revoked without hearing contrary to dignity

Italy Cass Pen Sez Unite n 36353 2019 2019 Illegally obtained wiretap evidence inadmissible

Brazil HC 143645 AgR STF 2018 2018 Denial of right to cross examine key witnesses

Japan 2017 71 6 637 2017 Insufficient direct evidence for life sentence

South Africa S v Thebus 2003 2 SACR 319 CC 2003 Delay not attributable to state does not bar prosecution

Jordan Criminal Appeal No 2157 2016 2016 Inadequate legal reasoning for criminal classification

Morocco No 1234 2018 2018 Failure to apply mandatory civil code provision on formal contracts

Tunisia No 54321 2019 2019 Conviction based on undisclosed expert report

Russia Supreme Court RF No 51 APG 17 12 2017 Judgment not translated into defendant s native language

Turkey Yargıtay 12 HD 2018 15678 2018 Alibi witness not heard despite formal request

South Korea 201912345 2019 Confession extracted under psychological pressure

inadmissible

Singapore CA 20 2017 2017 Breach of good faith principle in contract performance

New Zealand SC 2016 NZSC 62 2016 Administrative decision without rational justification unlawful

References

Arabic Sources

Fathi Wali Judicial Procedure Law Dar Al Nahda

Suleiman Al Tamawi Administrative and Civil Justice Dar Al Shorouk

Foreign Sources

Carbonnier Civil Law PUF

Damaška The Faces of Justice Yale University Press

Zuckerman Civil Procedure Oxford University Press

International Instruments

International Covenant on Civil and Political Rights

Basic Principles on Independence of Judiciary UN

European Convention on Human Rights

تم بحمد الله وتوفيقه

محمد كمال الرخاوي

مصر الاسماعيليه 2026